

قولاً واحداً

صواريخ «قومية عربية»

تقصف تل أبيب

فارس الجبرودي

فجأة ودون سابق اشتباك أو إنذار سقط صاروخان من غزة على مطار «بن غوريون» في تل أبيب مساء الخميس الماضي، لكن تقصف تل أبيب هكذا «دون مبرر من سابق تصعيد»، لم يكن هو وحده المفاجئ والاستثنائي في العملية، بل إن إنكار كل من حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» مسؤوليتهما عنها، وتبني تنظيم جديد على الساحة بإسم «حركة المقاومة العربية لتحرير فلسطين» لها، لا يقل أهمية عن استهداف تل أبيب بما تمثله من ثقل بشري واقتصادي لدى الكيان الصهيوني. فخلال العقود الثلاثة الماضية اصطحلت مكانة المنظمات المقاومة ذات التوجه القومي العربي على الساحة الفلسطينية، لصلحة تنامي حركات المقاومة الإسلامية الطابع، وبما أن سورية هي الدولة العربية الوحيدة التي لا زالت تبني العروبة شعاراً وأيديولوجية، ومع احتفاء صفحة فيسيوك الخاصة بـ«الحرس القومي العربي» من دمشق بالعملية، فقد رأى كثير من المراقبين أن سورية تعلن من خلال «الحرس القومي العربي» و«حركة المقاومة العربية لتحرير فلسطين» عن عودتها إلى الساحة الفلسطينية، بعد سنوات الربيع الصعبة التي أشغلتها عن ما اعتادت الطوع لتحمل مسؤوليته من مهام «قومية» تتهرّب منها بقية الأنظمة العربية.

كما قدر محللون أن يكون قصف مطار «بن غوريون» قرب تل أبيب أحد أشكال الردود على إعلان نتنياهو نيته الاستمرار في سلسلة العمليات الجوية التي تستهدف العمق السوري، بحجة محاربة وجود إيران وحزب الله على الأرض السورية، تلك العمليات التي لطالما ركزت على تصف مطار «دمشق الدولي»، علماً أن سجل سورية الحافل في الاعتماد على تسليح ودعم حركات «المقاومة الشعبية الطابع» لموازنة التفوق التكنولوجي الإسرائيلي، يجعل من هذا الاحتمال متسقاً مع الأسلوب السوري في الرد على العدوانية الإسرائيلية.

لم يمر يومان بعد قصف تل أبيب حتى اقتحم شاب بسكني مستوطنة قرب بلدة سلفيت في الضفة الغربية، فانتزع بنديفة جندي إسرائيلي بعد قتله، ثم استخدمها في إطلاق النار على مجموعة مستوطنين صهيانية قرب حافلة، موقفاً قتل في صفوفهم، لتبني «حركة المقاومة العربية» نفسها العملية الجديدة. وسواء صحت التحليلات التي تتحدث عن رعاية دمشق لحركة مقاومة فلسطينية ذات طابع قومي عربي، أم لم تصح، فإن الثابت أن عملية قصف تل أبيب تشكل تحولاً نوعياً في سياق الصراع مع إسرائيل، فالعملية تثبت عدة تحولات إستراتيجية في المواجهة بين محور المقاومة والعدو.

فيما إذا كان تنظيم صغير ناشئ حركة المقاومة العربية، قادراً على إطلاق صاروخين على قلب إسرائيل الاقتصادي والسكاني، دون أن تنجح في اعتراضها «القبلة الحديدية» الإسرائيلية التي تكلف تطويرها مليارات من الدولارات، فإن معنى ذلك أن العمق الصهيوني بات إستراتيجياً في متناول دول وحركات المقاومة، التي تمتلك حكماً صواريخ من نوعيات أكثر تطوراً، كما تمتلك إمكانية استهداف إسرائيل وبواب من الرشقات الصاروخية، تجعل مهمة الأنظمة الإسرائيلية الدفاعية في اعتراضها أصعب من مهمة اعتراض الصاروخين التي أخفقت فيها، ومن ثم ما عاد للصهيانية عمق آمن يلجؤون إليه خلال المواجهة العسكرية القادمة، وهذا تحول إستراتيجي ليس له سابق لا في حرب ١٩٧٣، ولا في حرب تموز ٢٠٠٦ التي تم إجلاء مليون ونصف المليون صهيوني خلالها من شمالي فلسطين المحتلة إلى تل أبيب.

كما أن العملية ترفع من سقف الردود التي يمكن لحركات المقاومة الأكبر في غزة «القسام» و«سرايا القدس» أن تفكر فيها، في مواجهة أي عملية إسرائيلية عدوانية ضد القطاع في المستقبل، فهذه الحركات باتت مطالبة أمام جمهورها بما يتجاوز مجرد قصف المستوطنات في غلاف غزة، لأن «حركة المقاومة العربية» أثبتت بإمكانيتها المتواضعة كحركة ناشئة، القدرة على استهداف حصن إسرائيل الحصين، فكيف بمن حصل طوال السنوات الماضية على إمكانيات أضخم؟

من جهة أخرى توقع كثير ممن لم يدركوا بعد ما أصاب إسرائيل خلال السنوات الأخيرة من تراجع في قدرتها على تحمل الخسائر وشن الحرب، أن تشكل العملية ذريعة مناسبة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، كي يرفع من حظوظ حزبه خلال الانتخابات الإسرائيلية القادمة، من خلال عملية عسكرية واسعة في قطاع غزة، وقد عزز من هذه التوقعات مزادات الكثير من المسؤولين الإسرائيليين السابقين، والمحللين الصهيانية، الذين دعوا إلى الرد على قصف تل أبيب، بحملة عمليات اغتيالات جوية تستهدف قادة حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، ولكن اجتماع «الكابنيت» الإسرائيلي، بين نتنياهو وكيار الوزراء والقادة الأمنيين الصهيانية، انتهى إلى مجرد إقرار رد هزيل ومدروس، لا يجر إلى مواجهة أوسع، ذلك بعد أن برأت مصادراً أمنية إسرائيلية حركة «حماس» من المسؤولية عن العملية، ليشكل ما حدث دليلاً جديداً دامغا على تهاوي قدرة الردع الإسرائيلية.

«سبوتنيك» ذكرت أنه تم بموجبه «الإفراج» عن ١٠٦ سجناء «بعد تعديل أحكامهم»

مسؤولون في حماة: الرئيس الأسد أصدر عفواً عن سجناء في «المركزي»



وزير الداخلية محمد رحمون يطلع على أعمال ترميم سجن حلب المركزي (سانا)

أن من تمت تسوية أوضاعهم بموجب العفو الرئاسي، سيلتحقون بالخدمة الإلزامية أو خدمة الاحتياط في الجيش العربي السوري خلال مدة شهر كحد أقصى من تاريخ إخلاء سبيلهم للمشاركة في الدفاع عن سورية في وجه الإرهاب. ووفق الوكالة بلغ عدد السجناء المشمولين بالعفو الرئاسي ١٠٦، بعضهم تم الإفراج عنهم قبل أيام بعد تعديل أحكام سابقة صدرت بحقهم، على حين تم أمس الإفراج عن الدفعة الأخيرة منهم وهم ٤٦. وذكرت الوكالة أن الرئيس الأسد أصدر عفواً رئاسياً خاصاً حمل الرقم ٨٢ في السابع من شهر آذار الجاري، تم بموجبه إطلاق سراح ٣٨ سجيناً من سجن حماة على ثلاث دفعات خلال الفترة الواقعة بين ١٠ و١٤ آذار، بعد أن قامت «محكمة المبدأن العسكرية الأولى والثانية» و«محكمة مكافحة الإرهاب» بتعديل أحكام صدرت سابقاً بحق ١٠٦ سجناء. كما تضمنت التعديلات أيضاً، تخفيف عقوبة الإعدام إلى السجن المؤبد لـ٧ سجناء، وإلى أحكام مؤقتة مع الأشغال الشاقة لـ٣ آخرين.

إليهم كمواطنين ضلوا الطريق ولا بد من أن يعودوا إلى صوابهم.

وبين مراد، أن إخلاء الموقوفين يأتي بهدف عودتهم كشخصات صالحين في المجتمع، منوهاً إلى أن الخلى سبيلهم تعهدوا بأن يكونوا الجند الأوفياء في الدفاع عن الوطن وسيادته.

ونقلت الوكالة أيضاً عن مصادر غير رسمية:

اليوم إلى طبيعته القانونية وستطبق عليه أنظمة السجون بعد مرحلة من الفوضى التي تم وضع حد نهائي لها اليوم» وفق ما نقلت الوكالة عنه.

وأضاف: «سيعود اليوم السجن كدار للرعاية والإصلاح لجميع نزلائه، وسيتم تفعيل جميع الورشات الخاصة بتعليم السجناء المهن والحرف تمهيداً لعودتهم إلى

البيوم إلى طبيعته القانونية وستطبق عليه أنظمة السجون بعد مرحلة من الفوضى التي تم وضع حد نهائي لها اليوم» وفق ما نقلت الوكالة عنه.

وأضاف: «سيعود اليوم السجن كدار للرعاية والإصلاح لجميع نزلائه، وسيتم تفعيل جميع الورشات الخاصة بتعليم السجناء المهن والحرف تمهيداً لعودتهم إلى

محمود لعبد

الليمان: العقوبات

الاقتصادية تتطلب

التحرك بخطوات

ملموسة

وكالات

أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس، أن الدول الغربية تتعمد تجاهل استخدام الإرهابيين للسلح الكيمياء في سورية.

وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في كلمة له خلال مؤتمر نزع السلاح بجنتيف أمس، بحسب وكالة «سانا» للأنباء: «شهدنا في سورية أعمالاً إرهابية باستخدام السلاح الكيميائي ولكن من المؤسف جداً أن الدول الغربية تتجاهل هذه الحالات وقررت إدخال تعديلات في آلية عمل منظمة حظر السلاح الكيميائي من أجل تسييس عمل هذه المنظمة وعرقلة نشاطها».

ووجهت الحكومة السورية عشرات الرسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء مجلس الأمن المتفاعلين ولجنة القرار ١٥٤٠ تحوي معلومات مفصلة وموثقة حول قيام بعض حكومات الدول الداعمة للإرهابيين وخاصة النظامين التركي والسعودي بتسهيل حصول التنظيمات الإرهابية على أسلحة ومواد كيميائية تم استخدامها من هذه التنظيمات ضد المدنيين والجيش العربي السوري في مناطق عدة في سورية.

وكان مندوب سورية الدائم لدى منظمة

أكد سفير سورية في إيران عدنان محمود، أن الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها أميركا والغرب على سورية وإيران، تتطلب التحرك بخطوات ملموسة لتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري

بما يعود بالنفع على البلدين. ونقلت وكالة «سانا» للأنباء عن محمود تأكيد خلال لقاء له مع المساعدين الخاص لرئيس مجلس الشؤون الإسلامي الإيراني للشؤون الدولية حسين أمير عبد الهليان، أن «الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة والغرب على سورية وإيران، تتطلب التحرك بخطوات ملموسة لتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري وخاصة المشاريع الإستراتيجية بما يعود بالنفع على البلدين».

بدوره، شدد عبد الهليان خلال اللقاء على ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون المشترك بين إيران وسورية في محاربة الإرهاب. ووصف عبد الهليان العلاقات بين البلدين، بـ«الممتازة»، وشدد على ضرورة استمرار وتوطيد العلاقات الإستراتيجية بينهما، مؤكداً أن إيران مستمرة بدعم سورية حتى التوصل إلى حل سياسي للأزمة فيها عبر الحوار بين السوريين أنفسهم. واعتبر، أن استمرار وجود قوَل الإرهابيين والقوات الأجنبية التي دخلت الأراضي السورية دون موافقة الحكومة السورية يتعارض مع أسس إرساء السلام والأمن في المنطقة.

على خط مواز، قال السفير الروسي في طهران نسيان جاغاريان، وفق وكالة «سبوتنيك» الإيرانية للأنباء: نحن ملتزمون بصدقنا وتعهداتنا مع إيران سواء في الاتفاق النووي أم باقي القضايا كحقوق الإنسان والسياسات الإقليمية. وأضاف: «نحن راضون من المستوى الراهن للتعاون الثنائي بين إيران وروسيا في مختلف الأبعاد الثنائية».

لافروف: الغرب يتجاهل استخدام الإرهابيين لـ«الكيميائي» في سورية

وكالات



وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر نزع السلاح في جنيف (رويترز)

حي عن شدد شولغين على أن تقرير البيعة حول الحادثة المزعومة لاستخدام مواد كيميائية في دوما لم يكن شفافاً واعتمد على النظريات الملققة التي يخلتها الغرب. بموازاة ذلك، نقلت وكالة الأنباء العمانية تصريحات وزير الخارجية المصري سامح شكري قال فيها في معرض رده على سؤال حول عودة سورية إلى الجامعة العربية: إن بلاده ليست لديها أي شروط لعودة سورية

حظر الأسلحة الكيميائية بسام الصباغ قد أكد خلال مؤتمر صحفي مشترك مع مندوب روسيا الدائم لدى المنظمة الكونستد شولغين في لاهاي في ١١ الشهر الجاري، أن تقرير البيعة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمعنية بالتحقيق في حادثة مدينة دوما المزعومة مسمس، من ناحية اتهام الحكومة السورية وتجاهل منظمة «الخوذ البيضاء» وتنظيم جبهة النصرة الإرهابي،

جسد ازدرء أميركا للشرعية الدولية وانتهاكاتها للقانون الدولي ونظرتها إلى قضايا المنطقة يعيون صهيونية

بومبيو: حان الوقت لاعتراف المجتمع الدولي

بأن الجولان سيبقى جزءاً من «إسرائيل»!

بسيادة إسرائيل، على الجولان المحتل، بحسب بيان صدر عن مكتب نتنياهو. وأدان مصدر رسمي في وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات التصريحات التي أدل بها غراهام حول الجولان العربي السوري المحتل والتي تعبر عن عقلية الهيمنة والغطرسة للإدارة الأميركية ونظرتها إلى قضايا المنطقة يعيون صهيونية وبما يخدم المصالح الإسرائيلية».

وأضاف المصدر: أن تصريحات غراهام لا تتم فقط عن الجهل بحقائق التاريخ والجغرافيا بل إنها تشكل الدليل الأحدث على ازدرء الولايات المتحدة للشرعية الدولية وانتهاكاتها الفاضحة والسافرة للقانون الدولي، حيث أكدت كل قرارات الأمم المتحدة وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ لعام ١٩٨١ تحت الفصل السابع والذي حظي بإجماع أعضاء مجلس الأمن بمن فيهم الولايات المتحدة الأميركية على الوضع القانوني للجولان السوري بأنه أرض محتلة وأن قرار كيان الاحتلال الغاصب بالضم باطل وملغى ولا أثر له وبالتالي لا يحق لسلطة الاحتلال القيام بأي إجراءات تغير من تركيبته الديموغرافية وهويته الحقيقية. وفي تشرين الثاني الماضي، صوتت الولايات المتحدة لأول مرة، ضد قرار سنوي للأمم المتحدة يدين احتلال «إسرائيل» للجولان.

في جولة على عدد من الدول، نفى وفق وكالة «الأنضول» التركية للأنباء، أن يكون هناك خطأ في إسقاط «صفحة» الاحتلال» عن الجولان، في تقرير حقوق الإنسان لعام ٢٠١٨، الذي أصدرته خارجياً بولده الأسبوع الماضي، وجاء ذلك في معرض رده على سؤال حول ما إذا كان هناك خطأ أو سهو في إزالة صفحة الاحتلال عن الجولان المحتل من قبل إسرائيل، في التقرير المذكور.

ورداً على سؤال «إذا كانت التقارير تعكس الحقائق، فهل يعني ذلك أنك لم تعودوا تعتبرون مرتفعات الجولان محتلة؟»، رد بومبيو أن «هذا تقرير يعكس الحقائق فيما يتعلق بكيفية رصدنا لما يحدث، ونعتقد أنه (التقرير) صحيح للغاية، ونقف خلفه».

ويشار أن الخارجية الأميركية في تقريرها السنوي الأخير لحقوق الإنسان، أسقطت عبارة «التي تحتلها إسرائيل» عن الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، واستعاضت عنها بعبارة «التي تسيطر عليها إسرائيل». تاتي تصريحات بومبيو حول الجولان العربي السوري المحتل، بعد أيام على قيام عضو مجلس الشيوخ الأميركي ليندسي غراهام ورئيس وزراء كيان الاحتلال الإسرائيلي والسفير الأميركي لدى كيانه ديفيد فريدمان بجولة ميدانية في الجولان المحتل، حيث تعهد غراهام، بأن «تعترف واشنطن،

بما يجسد ازدرء الولايات المتحدة للشرعية الدولية وانتهاكاتها الفاضحة والسافرة للقانون الدولي ونظرتها إلى قضايا المنطقة يعيون صهيونية، زعم وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، أن «الوقت قد حان لكي يعترف المجتمع الدولي بوجود إسرائيل في الجولان (العربي السوري المحتل)، وحقائق أن الجولان سيبقى جزءاً من دولة إسرائيل».

وخلال مؤتمر صحفي مع رئيس وزراء كيان الاحتلال الصحافي بشأن اعتراف محتمل من جانب إدارة ترامب بسيادة إسرائيل على الجزء الذي تحتله» من الجولان، وفق وكالة «أ ف ب» للأنباء.

وأشارت الوكالة، إلى أن الوزير الأميركي كان قد أعلن قبل ذلك بقليل، أن «الوقت قد حان لكي يعترف المجتمع الدولي بوجود إسرائيل في الجولان، وحقائق أن الجولان سيبقى جزءاً من دولة إسرائيل».

من جانبهمد نتنياهو، وفق «أ ف ب» التأكيد على أن بلاده ستواصل التحرك ضد إيران وخصوصاً في سورية، زاعماً أنه «لا توجد قيود على حرية تحركاتنا».

والبومبيو، الذي وصل أول من أمس، إلى منطقة الشرق الأوسط

وكالات

حماة - محمد أحمد خبازي

دمشق - الوطن - وكالات

صعد الإرهابيون من خرقيم لـ«اتفاق إدلب» بتكثيف اعتداءاتهم على مدن وبلدات ريف حماة الشمالي، الأمر الذي رد عليه الجيش العربي السوري بحزم وقضى على العشرات منهم ودمر مواقع ومقرات لهم. وأفاد مراسل «الوطن»، بأن المجموعات الإرهابية صعدت من وتيرة اعتداءاتها على المدن والقرى الآمنة بأرياف حماة، إذ قصفت أمس بالصواريخ مدن محررة والسقيلية وسلب بريف حماة الشمالي الغربي، وقرى العزيرية والريصيف والكريم بسهل الغاب ما أسفر عن إصابة العديد من المواطنين إصابات خطيرة وبيتهم طفلان، وتضرر عدة منازل تضرراً كبيراً.

كما استهدفت المجموعات الإرهابية في إطار خروقاتها لـ«اتفاق إدلب»، قطاعاً الجيش في قريظة بريف حماة الشمالي سقطت بعيدة عنها. وبين مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أن هذا التصعيد الجديد يشكل خرقاً متواصلاً لـ«اتفاق إدلب»، مؤكداً أن المجموعات الإرهابية حاولت كذلك التسلل من محاور معركة

وأطراف مورك نحو نقاط عسكرية جيش حماة الشمالي للاعتداء عليها، فتمنعها الجيش من ذلك باستهدافها بالصواريخ والأسلحة الرشاشة وكبدتها خسائر فادحة. وحاولت مجموعات إرهابية أخرى التسلل نحو نقاط للجيش بريف حماة الغربي من محاور الحويجة والعكاوي والمهاجرين والسرمانية للاعتداء عليها أيضاً، ولكن حاميها كانت لها بالرمصاد ودمتها برجمات الصواريخ والمدفعية، ما أسفر عن مقتل العديد من أفرادها وجرح آخرين وقرار التناجح.

كما تسللت مجموعات إرهابية أخرى من أطراف خان شيخون باتجاه نقاط للجيش مقبلة بحمص المنطقة «منزوعة السلاح» بالرifle الإذلي، فتفاعل الجيش معها بالأسلحة المناسبة وأوقع العديد من أفرادها بين قتل وجرح.

ورداً على هذا التصعيد وخرق «اتفاق إدلب» في ذلك الجيش بمدفعيةه الثقيلة مواقع وقطاعاً لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه في الطائفة ودحروج ومورك ومعركة وكفرزيتا بريف حماة الشمالي، وفي الحويجة والحويص ولقعة الضيق والنوينة والعكاوي والصرهية وسحاب وشهران بجبل شحشو والشرهية والسرمانية بريفها الغربي، ما أدى إلى مقتل

صواريخ الإرهاب تمطر محررة والسقيلية وسلب.. والجيش يرد بحزم

تجاري جديد يصل المناطق التي احتلتها في عدوانه المسمى «دفع الفرات» بمناطق سيطرة الحكومة السورية في حلب وباقي المحافظات. وأوضحت مصادر معارضة مقربة من ميليشيا «الجيش الوطني» الممول من تركيا، حينها أن الميليشيا استكملت تجهيز المعبر في منطقة أبو شروق حلب بـ٥ كيلومتراً (يحتلها النظام التركي) وتواجه بلدة تاف التي يسيطر عليها الجيش العربي السوري.

وكانت دورية مشتركة روسية- تركية بدأت الأحد ١٠ آذار ٢٠١٩، بإزالة الألغام بمحيط الطريق الدولي حلب- غازي عينتاب قرب قرية مرعناز التابعة لمدينة إعزاز.

وسبق أن افتتحت تركيا في الرابع من الشهر الجاري معبر «أونجو بيار» المقابل لمعبر «باب السلامة» في منطقة إعزاز، وذلك بعد إغلاق استمر لثمانية أعوام.



قوات للجيش العربي السوري في ريف حماة تدر على خرق المجموعات الإرهابية لـ«اتفاق إدلب» (أ ف ب - أرشيف)

يعتباب - حلب، على حين طلب الجانب التركي من الميليشيات والإرهابيين الأمر نفسه. ولققت المواقع في أن الجيش العربي السوري يتسلم «قريباً» الطريق من قرية مرعناز التابعة لمدينة إعزاز وحتى قرية حرب بالتعاون مع القوات الروسية.

وسبق أن ذكرت «الوطن» في وقت سابق من هذا الأسبوع أن النظام التركي يعترض فتح معبر

وفد من جيش الاحتلال التركي أمس في مدينة إعزاز (٤٣ كم شمال مدينة حلب) التي يحتلها نظام أروغان وميليشياته، ويحا فتح الطريق الدولي بين معبر باب السلامة باتجاه مناطق سيطرة الجيش العربي السوري.

ويحسب المواقع، فإن الطرف الروسي طلب من الجيش العربي السوري وقف إطلاق النار على طول نقاط المواجهة على الطريق الدولي غازي

وإصابة العديد من الإرهابيين وجرح آخرين وتدمير عتادهم الحربي. كما دك الجيش بمدفعيةه الثقيلة أيضاً مواقع الإرهابيين في خان شيخون بريف إدلب، ما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من الإرهابيين إصابات بالغة.

من جهة ثانية، ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أن وفداً من الجيش الروسي عقد اجتماعاً مع